

مسند ايمان هذا التعريف للدور يخرج اوان هذا التعريف خلاصه هذا باق عاقل فيما سياتي
في نظرية باب السند من ان مثل هذا السند عرف هذا القرن بل يقال له تصغير للتعريف
وبان حاله ما ارعيت التعريف المحال للدور والسند عن عدم حالها اربع القسم الغير المحال
يكون في علم الكلام وعلى هذا يراد الغير بالعدم مجازا ويجوز ان يراد بالمحال المصدر الذي ليس
للفعل بل محال لعدم حالها وكذا تعريف كل منها فيه فقلنا ان تبين المقام بعد
الخال ولولم يبدى ان مرتبة تفصيل ما اورد هنا من القيل والقال فاعلم ان
الدور على قسمين القسم الاول هو الدور الملقى وهو معرف يكون الشيء مع الآخر وهو ليس
به ذاته كالايه والبنوة لانه لا يوجب تقدم الشيء فغلبه ولا يوجب تقدم الشيء على
بل يوجب ان يكون الشيء مع نفسه وهو ليس بخلافه الا ان يقع الدور بين المعروف وبين الشيء من
اجزاء التعريف وهو ما دل كتحريف الاب بانه ذواته ولذا قال المتفاني في شرح
الشمسية اقول المتفاني يفي ان يجوز اخذ تعريف الاخران الذي يجب ان يعقل بتسلسل
المجود والمتفاني بان يكون تعلقه معا والقسم الثاني هو الدور المتقدم وهو معرف
بانه في قولنا شيء ما يتوقف عليه اما مرتبة او مراتب هذا هو التعريف المشهور وهذا القسم
ايضا على قسمين الاول المسمى بالدور المصريح وهو معرف بتوقف الشيء على ما يتوقف عليه يتوقف
تقدم زمان واحد من مرتبة واحد مع كون كل من التوقفين بلا واسطة الشيء في المسمى
بالدور المصريح وهو معرف بتوقف الشيء على ما يتوقف عليه يتوقف في زمان واحد من
مرتبة واحد مع كون احد التوقفين او كلاهما بواسطة كل من هذين القسمين محال
كشأنه في توقف على نفسه وتقدم الشيء على نفسه وكل منهما محال وما وقع في التعريف المشهور
من قوله مرتبة او مراتب فالمراد به بمرتبة في التوقف او مراتب فيه يعني يتوقف واحدا
بتوقفات والاول يقتضي عدم الوساطة والثاني وجودها او لراسمة بمرتبة اي بلا واسطة
او مراتب اي بواسطة والاول ما ذهب اليه الشريف في شرحه والثاني ما ذهب اليه بعض المتأخرين
وعلى كل من المذاهب انما تفصيل للتوقف الاول والثاني او التوقفين على سبيل التنازع
او التوقفين على سبيل التبيين والالزام منهما وهو في قولنا شيء على نفسه وعلى كل من التوقفين
اما اشارته الى تعريف المصريح والتعريف او مباشرة في ضبط الدور وحصنه في قسمه وعلى
الاول فيه اشكال على كل من المتأخرين المتأخرين الاول والثاني والذاهب في جميع بعض افساد

المصنف

المصنف تعريفه ودخله في تعريف المصريح لان بعض افراد المصنف يجوز ان يكون التوقف
الاول فيه بلا واسطة والثاني بوساطة وبعض افراده يجوز ان يكون التوقف الاول فيه
بواسطة والثاني بلا واسطة فلا يتعكف تعريف المصنف ولا يطرده تعريف المصريح واما على
الثاني فلا يتناقض تعريف المصنف فقط لعدم الاعتكاس واما على الثاني فيسقط
فلا يتناقض تعريف المصريح فقط لعدم شموله افراده من افراده لان توقف الشيء على نفسه
فيه مرتبتين الا ان يراد بمرتبة في الوساطة المتعددة بقرينة المتأخرين على ما ذهب اليه
بعض المتأخرين اقراد بتوقف واحد من توقف الشيء على نفسه على ما ذهب اليه السيد
الشريف في شرحه في يندفع الاشكال على الاحتمال الحصري والاشكال في فيه اشكال على الاحتمال
الثاني والخاص فاقم واما السلك في تعريفه بترتيب امور غير متناهية وهو من جانب
العمل ان اخذ المعلول اوله ورفع الاستفسار عن العلة اذ من جانب المعلول ان اخذ
العلة اوله ورفع الاستفسار عن المعلول وكل منهما عند المتكلمين بل هو حكمه في كماله
مجود مجرد امور غير متناهية ليس فيها ترتيب غير متعارف اذ الترتيب ما هو في
منه من العلة واما عند الحكماء فالشهوران الاول والثاني فيخرج لكن المرحان تطبيقا
او تضاعفا يقتضي احتمال المطلقة وهم يعتبرونه احتمال السلك كون الامور موجودة و
مجمعة ومرتبطة لكن المرحان تطبيقا او تضاعفا لا يحتاج جريان في احتمال السلك الى
تجميع هذه الامور الثلاثة بل يكفي في البعض وبيان احتمال السلك غير مفصلا ذكر بل هو
يكون بوجاهة غير غير المربط وبعدها التصديق لكن هذين المرحانين مشهوران
من بين البراهين وتمام تفصيل هذا البحث مع بيان كل من البراهين في علم الكلام
ولكون الاختصاصية بقرينة هذه الرسالة مع صعوبة المقام بالنسبة الى المتأخرين لم
يشخص في هذا ذكر واعتذر بقوله بكيفية هذا الاجال هنا في بيان الرضايف من
الجانبين ولما في عن بيان الابطال بانتفاء الشرط الاول والابطال بانتفاء الشرط
الثاني شرع في بيان الابطال بانتفاء الشرط الثاني واشار الى تدرجه هذا بتركيبان
وظيفة صاحب التعريف كما اشار اليها في اسبق بتركيبان في بيان معنى نقص التعريف
والتحقق في الواقع ولو نادرا اعتنى بشانها في الجملة حيث صدره بقوله واعلم ولم يورد
بجرحه فصل مستقل انه قد ينقص التعريف يعني قد يبطل اسان التعريف مطلقا